

الورقة المرجعية لدورية

حِكَاة

للإدارة والسياسات العامة

أهداف الدورية ونطاقها

يواجه المتخصصون في الإدارة والسياسات العامة مشكلة قلة منابر النشر العربية العلمية المحكمة، وذلك ضمن سياق إهمال هذه التخصصات عمومًا. لذلك، ينوي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات القيام بإسهام متواضع في سد هذا الفراغ عبر تأسيس دورية محكمة تبدأ نصف سنوية، ويمكن تحويلها إلى فصلية بعد تقييم مدى نجاح التجربة لناحية توافر الدراسات النوعية.

كما يشيع فهمٌ ضيقٌ للإدارة والسياسات العامة، يتصور مجالًا لها متميزًا ومنفصلًا عن السياسة. وبحسب هذا الفهم نفسه، فإن عملية صنع السياسات العامة تنحصر في جوانبها الفنية والتنفيذية، ويقومُ عليها مختصون فنيون فقط. أما تنفيذ هذه السياسات وإدارة المؤسسات العامة للدولة فعمليةٌ تنظيميةٌ صرف، يتولاها موظفون يعملون لدى الدولة. وتُعالج إشكاليات الإدارة والسياسات العامة، غالبًا، باعتبارها مسائل فنية تغيب عنها الإشكالات المفهومية والأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية والنهوض بالبلدان العربية ومجتمعاتها.

ويفاقم ضعفُ اهتمام الجامعات العربية بحقلَي الإدارة العامة والسياسات العامة من منظور علم السياسة، وندرة المراكز والمشاريع البحثية التي تهتم بدراسة موضوعاتهما على هذا النحو من حدة الإشكالية.

تتطلب جهود الإصلاح والتنمية السياسية وبناء الحكم الرشيد في الوطن العربي منهجًا علميًا في وضع السياسات وفي الإدارة، كما تتطلب نظرةً أشمل للإدارة والسياسات العامة، بحيث تعالج الجوانب الإدارية

والفنية للإدارة والسياسة ولكن لا تفصل بينهما وبين السياسة، وإنما تقوم على بناء فهم جديد ومستحقّ لهما، يسترشد بمعايير الحكم الرشيد، ويضع المواطن مرتكزاً أساسياً في مراحلها وأهدافها.

هذه هي الغاية الأساسية المرجوة من دورية جديدة، بعنوان حِكامة: للإدارة والسياسات العامة. وهي الدورية المحكّمة السادسة التي يصدرها المركز العربي ضمن رسالته الرامية إلى تبني رؤية نهضوية للمجتمعات العربية تقوم على الفهم الشامل لمختلف القضايا والإشكاليات التي تواجهها هذه المجتمعات داخلياً وفيما بينها وبين دول الجوار والعالم. نطرح حِكامة في هذا الإطار باعتبارها قوة دفع فكري جديدة غايتها توسيع حدود الحقل عربياً بما يستعيد الأركان السياسية والاجتماعية للإدارة والسياسات العامة، ومساحةً للتفكير والنقاش العلمي حول ما ينبغي لنظم الحكم العربية، بقيمتها ومؤسساتها وأجهزتها وسياساتها، أن تقوم به وتنهض إليه من أجل نقل المجتمعات العربية إلى مجتمعات حديثة سياسياً وعادلة اجتماعياً.

نشدد في حِكامة أن تكون منبراً مهنيّاً أكاديمياً رصيناً، ومساحة للنقاش العلمي وطرح الرؤى البحثية النظرية والتطبيقية في مجالي الإدارة العامة والسياسات العامة في الوطن العربي، بمنظور لا يفصل بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والجوانب الفنية والتنظيمية، وينطلق من تقييم الأثر الذي تحدثه السياسات العامة في حياة المواطنين Citizen-Centered، ويروم إنتاج معرفة موجهة لحل مشكلات الإدارة والسياسات العامة Problem-Solving Oriented Research في القطاعات كافة. وهي دورية محكّمة تصدر مرتين في العام، لخدمة جمهورها في المجتمع الأكاديمي والبحثي، وكذا للدائرة الأوسع من المعنيين بمجال الحكم وصنع السياسات، وتنفيذها، وإدارة المؤسسات العامة للدولة، سواء أكانوا من نخبة الدولة ومسؤوليها والعاملين فيها، أم من مؤسسات المجتمع المدني التي يرتبط مجال اهتمامها بمنحى من نواحي السياسات العامة.

هيكل الدورية

تتضمن حِكامة الأقسام التالية:

1. البحوث المحكمة Refereed Papers

تظل الأولوية في دورية محكمة، من مثل حِكامة، لنشر البحوث ذات الأساس النظري والتطبيقي الواضح، والحجم المعقول (5000-10000 كلمة)، وتتقيد بالمنهج العلمي في اختيار الموضوعات والإشكاليات، وفي استخدام المنهجيات وأساليب جمع البيانات، وفي التحليل والنقد واستخلاص النتائج. وتركز الدورية على البحوث التي تُعنى بالقضايا والمشكلات التي أخرجتها حركات الإصلاح وثورات الربيع العربي إلى المجال العام بشكل مباشر، والتي تُوظف رؤية نظرية ومنهجية لا تحصر نفسها في الأبعاد الفنية للسياسات العامة، وتقدم نظرةً عابرة للحقول المعرفية والتخصصات الفرعية، ومنها:

- أ. البحوث النظرية التي تعزز تطوير الحقل المعرفي، وتلاحق حركته الراهنة، والتي تطرح المداخل النقدية لفهم قضاياها، وتعزز المعرفة بالمناهج والمداخل الجديدة في دراسة الإدارة والسياسات العامة. وتُمنح الأولوية هنا للبحوث التي تبني رؤى نظرية معمقة انطلاقاً من مشكلات الوطن العربي، وتستهدف التراكم المعرفي، وتقدم إسهاماً مضافاً في تفسير الحالات العربية.
- ب. البحوث المتصلة بقضايا تعزيز القيم والثقافة المدنية، وتقوية حكم القانون وتعزيز دولة المؤسسات الدستورية والمواطنة والفصل بين السلطات والمشاركة، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات والتمكين السياسي للفئات المهمشة والأقليات والشباب والمرأة، إضافة إلى البحوث المتعلقة بتحسين بيئة صنع السياسات، وضبطها عبر آليات الرقابة الديمقراطية والقضائية، فضلاً عن طرق الرقابة الداخلية.
- ج. البحوث المتعلقة بسبل تعزيز الالتزام الدستوري للحكومات في أداء الخدمات العامة، مع التركيز على قطاعات مثل الصحة والسكان، والتعليم والبحث العلمي، والابتكار والتطوير، والبيئة، والطاقة وإدارة الموارد واستخدام الأراضي، والتكنولوجيا وشبكات المعلومات.

- د. البحوث التي تتعلق بالأمن الإنساني في المجتمعات العربية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وترتبط بها البحوث المتصلة بدراسة الأبعاد الاجتماعية للإدارة والسياسات العامة، وعدالة توزيع الخدمات بين المواطنين، وتحديد الخيارات الاجتماعية الرشيدة.
- هـ. البحوث التي تتعلق بترشيد الإنفاق العام وضوابطه، وبتعزيز الموارد العامة. ويشمل ذلك البحوث المتعلقة بتوزيع الأعباء الضريبية، وكفاءة نظم الجباية، وإنماء موارد الدولة.
- و. البحوث المتصلة بقضايا التعاون الدولي، وبخاصة تلك التي تبحث في سبل التكامل على النطاق العربي، ومع دول الجوار الإقليمي. والأولوية في ذلك للبحوث التي تطرح منظورات مقارنة عربية - عربية، وتقارن الحالات العربية بحالات غير عربية، والبحوث التي تفحص الخبرات الدولية، وتناقش الدروس المستفادة عربيًا منها.

2. أوراق سياسات Policy Papers

إلى جانب البحوث النظرية والتطبيقية، ستعنى حكاية بمتابعات علمية للتطورات الجارية في مجال السياسات العامة بالوطن العربي، تُنشر في صيغة أوراق سياسات، بحجم متوسط (3000-5000 كلمة)، وتركز على التشخيص المعمق لقضية أو مشكلة بعينها، وإبراز أبعادها، مع اقتراح بدائل وتوصيات وحلول قابلة للتنفيذ وتتجنب العموميات، لصناع القرار؛ وتبين صلاحية هذه الحلول وواقعيتها في ضوء الصورة الأكبر داخل القطاع أو المجال الذي تتناوله الورقة، وبيان العائد المتوقع منها.

يمكن أن تتخذ أوراق السياسات شكل نقاشات وندوات، بحيث تتضمن خلاصات تفصيلية لندوة أو حلقة نقاشية يشارك فيها عدد من المختصين والباحثين وكذا الممارسين الرسميين وغير الرسميين من أهل المنطقة، ممن هم على اتصال مباشر بمشكلاتها وأولوياتها، وذلك لبحث قضية محددة واقتراح المعالجات الممكنة لها ومناقشتها. ويمكن أن يتضمن كل عدد تقريرًا عن ندوة تعقدها حكاية لهذا الغرض ويتم التحضير لها مسبقًا.

3. مراجعات كتب نقدية

تكون الأولوية في هذا القسم للمراجعات (في حدود 3000-4000 كلمة) التي تتناول بحوثًا مُحكمة صدرت في المجالات التي تهتم بها حكمة، وتتضمن عرضًا نقديًا وإضافةً معرفية يُعتد بها في حقلي الإدارة والسياسات العامة.

4. دراسة مترجمة

يتضمن كل عدد ترجمة عربية لبحث واحد صدر بلغة أجنبية في الدوريات الأجنبية المحكّمة، من البحوث التي تمثل إضافةً نوعيةً في مجالها، وتقع ضمن اهتمامات الدورية.

البريد الإلكتروني لدورية حكمة:

hikama@dohainstitute.org